Grammatical similarity and its role in work

Dr. Maaz Muhammad*

(Received 12 / 6 / 2024. Accepted 22 / 7 / 2024)

□ ABSTRACT □

This research handles the phenomenon of similarity and its effect in syntax, for three are letters or names that do not function in dependently; rather they are in need for being similar to a verb so that they can function; this research , then, studies the reasons that enabled these letters and nouns, which look verb, to function, addressing thus the similarity verbally and semantically, it also includes verbs whose meanings are the same as other verbs, so that they function differently, there is also the one that is more like the verb; that is the similarity of the second ration such as the verbal adjective and "LA" which functions just like these letters, finally, the research tackles the study of perfect similarity in signification between relative noun and conditional noun; because this shared in signification led one into functioning like the other.

Key words: similarity**,** function, verb, event, letters, nouns.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Ph.d, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**

الشّبهُ النَّحويُّ و دورُه في العمل

د. معاذ محمد*

(تاريخ الإيداع 12 / 6 / 2024. قبل للنشر في 22 / 7 / 2024)

□ ملخّص □

يتناولُ هذا البحثُ ظاهرة الشّبه وأثرَها في العمل النّحويّ ؛ فهناك الكثير من الحروف أو الأسماء لا تعمل عملاً مستقلّاً، بل هي بحاجة إلى التشبّه بالفعل لتستطيع العمل ، فيدرس هذا البحثُ الأسباب التي مكّنت هذه الحروف والأسماء من العمل متطرّقاً إلى الشّبه بنوعيه : المعنويّ واللفظي، فيعرض البحث الحروفَ والأسماء التي تشبه الفعلَ، ويعرض أيضاً أفعالاً تشبه معاني أفعالٍ أخرى فتخرج عن أصلها النّحويّ لتعمل عمل تلك المشبّهة بها وأيضاً هناك المشبّه بالمشبّه بالفعل ؛ أيْ الشّبه من الدّرجة الثّانية كالصّفة المشبّهة باسم الفاعل، و(لا) العاملة عملَ الحروف المشبّهة بالفعل، ويتناول البحثُ أيضاً دراسة الشّبه التّام في الدّلالة بين الاسم الموصول واسم الشرط؛ فهذه الدّلالة المشتركة بينهما أدّت إلى عمَل أحدِهما عمَلَ الآخر.

الكلمات المفتاحيّة: الشّبه، العمل، الفعل، الحدث، الحروف، الأسماء.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

***دكتوراه _ قسم اللغة العربية_كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.**

مقدّمة:

كان النّحو العربيّ وما يزال معتمداً بشكل شبه تامٍّ على نظريّة الأصل والفرع في العمل؛ فيرى أنّ الأصل في العمل هو للفعل ، وأيّ شيء يعمل غير الفعل فهو من باب النيابة عنه ومشبّه به في منحىً معيّن، وفي أغلب الأحيان يكون المشبّه هو عين المشبّه به سواء أكان ذلك في الفعل أم كان في غيره، ولا فرق بينهما إلا من ناحية أقسام الكلام ، فيعطى العمل للفعل ولو بشكلٍ تقديريّ ، ويشبّه العامل به، ورغم ذلك يكتفي النّحو بإعطاء ميزة العمل بشكلها العامّ فقط؛ فالمشبّه لا يعمل فيما بعدَه عمَلَ الفعل نفسِه فيما بعده؛ فتختلف المصطلحات في معمولات المشبّه عن مصطلحات معمولات المشبّه به، فالشّبه يعطي ميزة العمل بوصفه عملاً فقط ، ويترك للمشبّه حريّة العمل فيما بعده.

أهميّة البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى تبيين مدى قدرة أقسام الكلام على النّيابة بعضها عن بعض عند وجود شبه بينها، ويبيّن اعتماد النحو بشكلٍ تامّ على فكرة العنصر الرّئيس والوحيد في العمل، كما يكشف عن تغيير في بعض الأصول النّحوية عندما يعمل المشبّه عملَ المشبه به ، ويوضّح البحثُ بعضَ جوانب النّقص في بعض الاصطلاحات النّحويّة؛ فهناك الكثير من العوامل المتّفقة معنويّاً بشكل تامّ ، لكنّها في الاصطلاح وُضعت في بابين متناقضين في العمل النّحويّ، أو الجانب الإعرابيّ.

منهجيّة البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفيّ في رصد المادة، ودراستها، وتحليلها اعتماداً على ما جاء به النّحاة والعلماء من آراء في هذا المجال.

الشّبه لغةً واصطلاحاً:

جاء في لسان العرب:"الشِّبْه والشّبَه والشبيه: المِثل، والجمع أشباه. وأشبه الشيءُ الشيءَ : ماثله... وتشابه الشيئان واشتبها: أشبه كلّ واحد منهما صاحبه... والمتشابهات : المتماثلات"[1].

وفي الاصطلاح جاء في الكلّيّات : " المشاكلة هي اتّفاق الشّيئين في الخاصّة كما أنّ المشابهة اتّفاقهما في الكيفيّة"[2].

وفي الاصطلاح النّحويّ ذُكر الشّبه عند سيبويه بقوله: " وما يُشبّه بالشيء في كلامهم وليس مثلَه في جميع أحواله كثير"[3]، وذكر المبرّد أنّه " ما أجري مجرى الفعل، وليس بفعل، ولكنه يشبه الفعل بلفظ أو معنىً؛ فأمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثل دلالته فـ (ما) النّافية، وما أشبهها. تقول: ما زيدٌ منطلقاً؛ لأنّ المعنى ليس زيدٌ منطلقاً، وما أشبهه

[1]– ابن منظور، محمد بن مكرّم. لسان العرب، ج7، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999، مادة (شبه).

[2]– الكفوي، أبو البقاء. الكلّيّات، تحقيق: د. عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، ص843.

[3]– سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ج1، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص397.

في اللفظ ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان)، و(إنّ)، وأخواتهما"[4]، ولم يغب هذا المصطلح عن شرح ابن عقيل في حديثه عن اسم الفعل و" شبهه له في النّيابة عن الفعل، وعدم التأثّر بالعوامل"[5].

أوّلاً: الأحرف المشبهة بالفعل:

وجد النّحاة أنّ في هذه الأحرف صفاتٍ أدّتْ إلى شبهها بالفعل فعمِلتْ عمَلَه، قال أبو البركات الأنباري:"أمّا قولهم: إنّ هذه الأحرف إنّما عملتْ لشبه الفعل في لفظه، قلنا : لا نسلّم أنّها عملتْ لشبه الفعل في لفظه فقط، وإنّما عملتْ لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى، وذلك من عدّة وجوه؛ أحدها أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، والثّاني أنّ فيها معنى الفعل لأنّ (أنّ و إنّ) بمعنى أكّدت، و(كأنّ) بمعنى شبّهت، و(لكنّ) بمعنى استدركت، و(ليت) بمعنى تمنّيت ، و(لعلّ) بمعنى ترجّيت، والثّالث أنّها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح"[6].

و نجد عند ابن يعيش الكلام نفسه، ولكنّه أضاف " أنّها يتّصل بها المضمر المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل، فلمّا كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لها جميعاً"[7].

وقال ابن عصفور الإشبيليّ:" اعلم أنّ هذه الحروف لمّا اختصّت بالأسماء ولم تكن كالجزء منها أشبهت الأفعال فعملت ورفعت أحد الاسمين، ونصبت الآخر لأنّها أشبهت منها ما يطلب اسمين، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر، ولمّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد فرُفعت ، وأشبهت الأسماء الفضلات فنُصبت"[8].

فهذه الأحرف نابت عن الأفعال لشبهها بها، وهذا في العمل النّحويّ العام دون العمل الإعرابيّ؛ بمعنى أنّ الفعل يرفع الاسم الأوّل وينصب الثّاني، وهذه الأحرف نصبتْ الأوّل ورفعت الثّاني، والسّبب في ذلك يعود إلى التّفريق " بينها وبين الفعل فالفعل مِن حيث كان الأصلَ في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول وهذه الحروف لمّا كانت في العمل فروعاً على الأفعال ومحمولةً عليها جعلت دونها بأنْ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حطّاً لها عن درجة الأفعال إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ وتقديمُ الفاعل أصلٌ"[9].

ثانياً: الأدوات العاملة عمل (ليس):

هناك مجموعة أدوات تعمل عمَلَ (ليس) بسبب وجود مشابهة بينهما؛ فذكر ابن هشام هذه المشابهة في كتابه أوضح المسالك بعنوان" فصل في (ما و لا و لات و إنْ) المعملات عمل ليس تشبيهاً بها"[10]، فـ(ما) يجب" إعمالها كعمل

---

[4]– المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ج3، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994، ص 190.

[5]– ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، ص 32.

[6]– الأنباري، أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1961، ص 226.

[7]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج1، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت، ص 102.

[8]– الإشبيلي، ابن عصفور. المقرب، ج1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، ط1، 1972، ص106.

[9]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج1، ص102.

[10]–الأنصاري، جمال الدين بن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ص273.

ليس لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق"[11]، و(لا) " إلحاقها بليس قياسُ نظيرٍ لأنّها نافية مثلها"[12]، فجميع هذه الحروف " شبّهت بليس في العمل لمشابهتها لها في المعنى، وهو النّفي"[13].

قال تعالى:" ما هذا بشراً"[14]، قال الخليل وسيبويه:" (ما) بمنزلة ليس؛ تقول : ليس زيدٌ قائماً، وما هذا بشراً"[15]، وبالرّغم منْ أنّ كلّ هذه الحروف تشبه (ليس) في النّفي نجد أنّ النحاة لم يفصّلوا في تبيين الشّبه إلّا في (ما)؛ فوجدوا أنّ(ما) تشبه (ليس) في ثلاثة أمور: " أحدها أنّها تدلّ على النّفي كما أنّ (ليس) تدل على النّفي، وليس الأمر قاصراً على هذه الدّلالة، بل هو أقوى من مجرد الدّلالة على النّفي؛ فإنّ (ما) تدلّ على النّفي في الحال كما أنّ (ليس) تدلّ على النّفي في الحال.

والثّاني : أنّا وجدنا (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل عليهما، والثّالث : أنّا وجدنا الخبر الواقع بعد(ما) تقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى:(ما أنت بنعمة ربّك بمجنون).. كما أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد (ليس) يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى:(أليس الله بكافٍ عبده)، فلمّا أشبهت (ما) (ليس) هذا الشّبه القويّ عمِلتْ عملَها فرفعتْ الاسمَ ونصبت الخبرَ "[16].

فالشّبه هنا شبه معنويّ في النّفي العام والمحدّد، كما أنّه شبه لفظيّ تركيبيّ بالدّخول على التّركيب نفسه، واتّصال الخبر بالباء في نوع التّركيب نفسه، لكنْ عند انتفاء هذا الشّبه تفقد (ما) عملَها لأنّ عملَها مرهونٌ بالشّبه، قال ابن الأنباري: " فإن قيل: فَلِمَ بطل عملُها ..إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلّا؟ قيل: لأنّ (ما) إنّما عملتْ لأنّها أشبهت (ليس) من جهة المعنى، وهو النّفي، و (إلّا) تبطل معنى النّفي فتزولُ المشابهة، وإذا زالت المشابهة وجب ألّا تعمل.. وبطل عملُها أيضاً إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إنْ) الخفيفة.. لأنّ (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنّها إنّما عملتْ لأنّها أشبهتْ فعلاً لا يتصرّف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلمّا كان عملها ضعيفاً بطل عملُها مع الفصل، ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدّم الخبر على الاسم نحو : ما قائمٌ زيدٌ، لضعفها في العمل فألزمتْ طريقة واحدة"[17].

ثالثاً: (لا) العاملة عمل (إنّ):

(لا) النّافية للجنس تشبه الفعل بشكل غير مباشر، فهي مشبّهٌ بمشبّهٍ بالفعل، وهي " تدلّ على نفي الحكم عن جنس اسمها نصّاً... وقصد بها التّنصيص على استغراق النّفي لأفراد الجنس كلّه من غير ترك أحد"[18].

---

[11]– ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص302.

[12]– السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، ج2، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1992، ص194.

[13]– الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ص 388.

[14]– يوسف، 31.

[15]– القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن، ج9، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1985، ص181.

[16]– الأنصاري، جمال الدين بن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 273.

[17]– الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص91.

[18]– حسن، عباس. النحو الوافي، ج1، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، ص 686، 687.

تعمل (لا) عمل (إنّ) بالرّغم من التّناقض بينهما، فلا شبهَ معنويّاً بينهما؛ فـ (لا) للنفي، و(إنّ) للإيجاب والإثبات، لكنّ النّحاة وجدوا أنّ هذا العمل جاء من أنّه" تعمل (لا) عمَل (إنّ) إلحاقاً بها لمشابهتها لها في التّصدير، والدّخول على المبتدأ والخبر، ولأنّها لتوكيد النّفي، كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات، فهو قياسُ نقيضٍ"[19].

وبيّن شارح المفصّل أنّ " وجه الشّبه بينهما أنّها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ (إنّ) كذلك، وأنّها نقيضة (إنّ) لأنّ (لا) للنفي و(إنّ) للإيجاب، وحقّ النقيض أنْ يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب نحو: ضربت زيداً وما ضربت زيداً؛ فقولك : ضربت زيداً ، فعل وفاعل ومفعول، وقولك ما ضربت زيداً نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرّفع له، فلمّا أشبهتْ (لا) (إنّ)، وكانتْ (إنّ) عاملة في المبتدأ والخبر كانت (لا) كذلك لأنّها تقتضيهما جميعاً كما تقتضيهما (إنّ)"[20].

يتبيّن أن الشّبه هو بسبب المعنى المشترك بين نقيضين ، وهذا المعنى هو التّوكيد، فالأولى لتأكيد النّفي والأخرى لتأكيد الإيجاب، والأساسُ في العمل هنا هو (إنّ) لكونها تشبه الفعل، فعندما يكون لدينا نفيٌ لا نستطيع أن نأتي بـ(إنّ)، فتأتي (لا) لتنوب عنها في التّوكيد فقط، لأنّ(إنّ) تملك التّوكيد لكنّها لا تملك النفي، وعندما شُبّهتْ بها عمِلتْ عمَلَها النّحويّ، كما أنّ شبه (لا) بـ(إنّ) هو شبه موقعيٌّ في التّركيب.

رابعاً: لعلّ و عسى:

الكلمتان من بابين نحويّين مختلفين؛ فالأولى من الأحرف المشبّهة بالفعل، والثّانية من الأفعال النّاقصة؛ فهما متناقضتان من ناحية العمل النّحويّ؛ فـ(لعلّ) تنصب الاسم الأول وترفع الثّاني، و(عسى) ترفع الأوّل وتنصب الثّاني، لكنْ بينهما شبه معنويّ تامّ؛ فـ (لعلّ) تفيد " ترجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو : لعلّ الحبيب واصلٌ... وتختصّ بالممكن، وقول فرعون : " لعلّي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السموات"[21]، كما أنّ (عسى) تفيد" التّرجي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى" وعسى أنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم وعسى أنْ تحبّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم"[22].

هذا الشّبه المعنويّ أدّى إلى عملٍ نحْويٍّ على غير الأصل، وذلك أنْ يُقال:" عساي وعساك وعساه.. أجريت مجرى (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر"[23]، فلهذا الشّبه نابت (عسى) عن (لعلّ) في العمل النّحويِّ، وبعد هذا العدول عن الأصل في العمل أخرج السيرافي (عسى) من الفعليّة؛ فوجد أنّ "(عسى) في قولهم: عساك ..حرف عامل عمل (لعلّ)"[24]، والعكس في عمَلِ (لعلّ) عمَلَ (عسى)، وذلك عندما يقترن خبرها بأنْ كثيراً حملاً على (عسى) كقوله:

---

[19]– السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، ج1، ص 194.

[20]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج1، ص 105.

[21]–الأنصاري، جمال الدين بن هشام. مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979، ص 379.

[22]–المصدر نفسه، ص 201.

[23] –المصدر نفسه، ص203.

[24]– المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص468.

لعلّك يوماً أنْ تلمّ مُلمةً عليك من اللائي يدعنك أجدعا"[25]

هذا الشّبه المتبادل والتّناوبُ في العمل النّحويِّ دليلٌ على نقصٍ ما في الاصطلاح النّحويّ؛ فالمصطلحات النّحويّة وضعتْ أبواباً وصنّفتها حسب العملِ النّحوي فقط دونَ الالتفات إلى الاشتراك في العمل المعنويّ.

خامساً: الاسم الموصول واسم الشّرط:

تدخل الفاء على خبر الاسم الموصول على غير الأصل تشبيهاً له بالشرط" فالخبر مفرداً أو غير مفرد قد يقترن بالفاء إذا كان شبيهاً بجواب الشرط بأنْ يكون نتيجة لكلام قبله مستقبل الزمن خالٍ من أداة شرطية، وفي صدر هذا الكلام مبتدأٌ يشتمل على العموم والإبهام... ودخلتْ الفاء على الخبر لشبهه بجواب الشّرط في وجود مبتدأ دالٌّ على العموم والإبهام ، ووجود كلام بعد المبتدأ مجرّد من أداة شرطيّة مستقبل المعنى كوجود جملة الشّرط بعد أداة الشّرط، وترتّب الخبر على الكلام السابق كترتّبِ جواب الشّرط على جملة الشّرط"[26].

جاء في همع الهوامع:" لمّا كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألّا تدخل الفاء على شيءٍ من خبر المبتدأ، لكنّه لمّا لُحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشّرط والجزاء"[27].

وبيّن ابن هشام ذلك أيضاً في المغني بأنّه" كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشبه الشّرط وذلك في نحو: الذي يأتيني فلهُ درهم، وبدخولها فُهم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزومِ الدّرهم على الإتيان"[28]، وجاء عند ابن يعيش أنّ" الفاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنّها أحدثت فيها معنى الجزاء"[29]، ومِن أمثلته قولُه تعالى:" والذين يكنزونَ الذّهبَ والفضّةَ ولا ينفقونها في سبيلِ الله فبشّرهمْ بعذاب أليم"[30]، " الذين : مبتدأ ضُمّن معنى الشّرط ولذلك دخلتْ الفاء في خبره في قوله (فبشّرهم)"[31].

فهذا الشّبه بين الاسم الموصول واسم الشّرط في الدلالة على العموم والإبهام أدّى إلى عمل الاسم الموصول عمل اسم الشّرط، وليس المقصود بالعمل هنا التّأثيرَ فيما بعده، بل العمل في التّركيب؛ فقد أُدخلتْ الفاء على خبر الاسم الموصول على غير الأصل، وهذا بسبب شبهه باسم الشّرط، دون أنْ يؤثّر هذا العمل على الإعراب؛ فيبقى الاسم الموصولُ في الإعراب اسماً موصولاً، والجملةُ التي تليه صلةَ الموصول، والجملةُ التي بعدها خبراً.

---

[25]–الأنصاري، جمال الدين بن هشام. مغني اللبيب، ص 379.

[26]– حسن، عباس. النحو الوافي، ج1، ص 536.

[27]– السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، ج2، ص 56.

[28]–الأنصاري، جمال الدين بن هشام. مغني اللبيب، ص 219.

[29]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج3، ص 159.

[30]–التوبة، 34.

[31]– الأندلسي، أبو حيّان. البحر المحيط، ج5، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ص 38.

سادساً: ما عمِل عمَلَ الفعل: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ومبالغة اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، واسم الفعل:

يعمل المصدر والمشتقّات واسم الفعل عمَل الفعل لشبهها به؛ فهي تابعة له في عملها، " فكان حقّ هذه الأشياء ألّا تعمل... لكنّها شابهت الفعلَ فعمِلتْ عمَلَه"[32]؛ فوجد النحاة " أنّ السّرّ في عمل المصدر هو شبهُه بالفعل، ووجه الشّبه بينهما دلالة كلٍّ منهما على الحدث الذي يقتضي فاعلاً ومفعولاً به إنْ كان واقعاً"[33]، ووجدوا أيضاً أنّ المصدر عمِل عمَل فعله لأنّ" شبهه بالفعل قويّ إذ معناه معنى الفعل... ولفظُه لفظُه، ولذلك عمِل بمعنى الأزمنة الثّلاثة لأنّه مناسب لكلّ واحد منها"[34]، قال تعالى:" ولولا دفعُ اللهِ النّاسَ بعضَهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ"[35]؛ فالمصدر(دفع) عمِل عمَل الفعل لمشابهته إيّاه.

أمّا ابن هشام فرأى أنّ المصدر عندما يكون منوّناً يعمل عمَل الفعل " لأنّه يشبه الفعل في التّنكير"[36]، وبالرّغم من أنّ ابن يعيش ذكر أنّ المصدر" عمِلَ لشبهه بالفعل"[37]، لكنّه في موضعٍ آخرَ لا يرجّح مبدأ المشابهة؛ إذ يقول:" يكون هذا المصدرُ عاملاً لنيابته عن الفعل لا بحكم أنّه مصدر... ويكون فيه ضمير فاعل نُقل إليه مِن الفعل"[38].

وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبّاس حسن عند حديثه عن المصدر النّائب عن فعله، فمثلاً" كلمة(قياماً) مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً، والمصدر نائبٌ عنه في الدّلالة على معناه، وفي تَحمُّل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً له، فصار بعد حذف فعله فاعلاً للمصدر النّائب"[39].

وبعد تحمّل المصدر فاعلاً صار يشبه الفعلَ أيضاً في ذلك، فهذا شبهٌ آخرُ إضافةً إلى الحدث؛ فهو قد أشبه الفعلَ من وجهين، لكنّ الشّبه بالحدث هو سببُ العمل، وتحمّل الفاعل شبهٌ لفظيّ فقط أو شكليّ.

أمّا اسم الفاعل فإنّه" يعمل لمشابهته الفعلَ لفظاً ومعنىً"[40]، قال المبرّد: " اسم الفاعل قلّت حروفه أم كثرت بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه(يفعل)"[41]، قال تعالى:" إنّي جاعلٌ في الأرض خليفةً"[42]، فاسم الفاعل عمِل عمَلَ الفعل هنا.

وتكلّم ابن يعيش عن الشّبه اللفظيّ والمعنويّ" فاسم الفاعل الذي يعمل عمَلَ الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أمّا اللفظ فلأنّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطّرد فيه، وذلك نحو ضارب ومكرم... كلّه جارٍ على فعله الذي هو يضرب ويكرم... فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى

---

[32]–الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الرضي على الكافية، ج3، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، ص404.

[33]–الأنصاري، جمال الدين بن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص 203.

[34]– ابن برّي، أبو محمد عبد الله. الفروق النحوية، تحقيق: فرّاج بن ناصر الحمد، د.ط، د.ت، ص93 ،94.

[35]–البقرة، 251.

[36]– الأنصاري، جمال الدين بن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، د.ط، د.ت، ص 269.

[37]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج6، ص 60.

[38]–المصدر نفسه، ص 59.

[39]– حسن، عباس. النحو الوافي، ج2، ص221.

[40]– الأستراباذي، رضيّ الدّين. شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 432.

[41]– المبرّد، محمد بن يزيد. المقتضب، ج2، ص 118.

[42]– البقرة، 30.

مجراه وحُمل عليه في العمل... ويعمل عمَلَ الفعلِ في التّقديم والتّأخير والإظهار والإضمار لقوّة مشابهته للفعل"[43]، ويعلّل ابن السّرّاج المسألة بتبادل العلّة بين اسم الفاعل والفعل المضارع" فالفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء، واسم الفاعل أُعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل العمل للأفعال"[44]، لم يحدّد ابن السرّاج بشكلٍ دقيق سبب العمل بل وجد أنّ الاسم يشبه الفعل في العمل من ناحية كونه فرعاً.

والأمر نفسه في اسم المفعول الذي يرفع نائبَ فاعلٍ؛ فعملُه جاء لمشابهته الفعلَ كما اسم الفاعل،" فاسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه"[45]، كما في قوله تعالى: "ذلك يومٌ مجموعٌ له النّاس"[46]، " فالنّاس رُفع باسم المفعول الذي هو مجموع كما يُرفع بفعله إذا قلت: يُجمع له النّاس"[47].

ومبالغة اسم الفاعل تعملُ لأنّها" فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصرُ عن الصّفة المشبّهة في مشابهة اسم الفاعل"[48]، قال تعالى:" إنّ ربّك فعّالٌ لِما يريد"[49]، فمبالغة اسم الفاعل عاملة هنا، واللام للتّقوية.

أمّا الصّفة المشبّهة فإنّها" لم تقوَ أنْ تعمل عمَلَ الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع فإنّما شُبّهتْ بالفاعل فيما عملت فيه"[50]، والمقصود بالفاعل هنا اسمُ الفاعل.

فالصّفة المشبّهة عمِلتْ لكونها مشبّهاً بمشبّهٍ بالفعل؛ فمراتب الشّبه " اسم الفاعل واسم المفعول وهي أقواها في العمل لقربها من الفعلِ، وصفة مشبّهة باسم الفاعل فهي دونَها في المنزلة لأنّ المشبّه بالشّيء أضعف منه... فالصّفات المشبّهة في المرتبة الثّانية، وهي فرع على أسماء الفاعلين"[51].

وجاء عند ابن هشام:" إنّما سُمّيتْ هذه الصّفة مشبّهةً لأنّها كان أصلها أنّها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يُقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل، لكنّها أشبهت اسمَ الفاعل فأُعطيت حكمه في العمل، ووجه الشّبه بينهما أنّهما تؤنّث وتثنّى وتجمع؛ فتقول: حَسنٌ، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات... ولم تُشبّه باسم المفعول لأنّه لا يدلّ على حدثٍ وصاحبه كاسم الفاعل، ولأنّ مرفوعها فاعل كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل"[52]، يتبين أنّ ابن هشام يرى أنّ الصّفة المشبّهة عملت بسبب وجود شبه لفظيّ بينها وبين اسم الفاعل، فهي كما ذكر خالية من الحدث.

---

[43]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصّل، ج6، ص 68.

[44]– ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو، ج1، تحقيق: د.عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ص123.

[45]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، ج6، ص 80.

[46]– هود، 103.

[47]– الزمخشري، جار الله. الكشاف، ج3، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ص 234.

[48]– الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 423.

[49]–هود، 107.

[50]– سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ج1، ص 194.

[51]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، ج6، ص82.

[52]– الأنصاري، جمال الدين بن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى، ص279.

وقيل:" إنّما عملت الصّفة المشبّهة، وإنْ لم توازن صيغها الفعلَ، ولا كانت للحال والاستقبال، لأنّها شابهت اسم الفاعل لأنّ الصّفة ما قام به الحدث المشتقّ هو منه، فهو بمعنى ذو مضافاً إلى مصدره؛ فحَسن بمعنى ذو حُسْن، كما أنّ اسم الفاعل محلّ للحدث المشتقّ هو منه، فضارب بمعنى ذو ضرب"[53].

و وجدَ الدكتور تمّام حسّان أنّ المشتقّاتِ والتي سمّاها جميعاً صفةً في حديثه عن أقسام الكلم تعمل عملاً مستقلّاً رغم وجود الشّبه" فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أنْ تكون فعلاً، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أنْ تكون اسماً، وإذا لم تكنْ الصّفة اسماً من الأسماء ولا فعلاً من الأفعال فلا بدّ لها أنْ تكون قسماً قائماً بذاته من أقسام الكلام"[54]، فهذه المشابهة لشيئين معاً تمنع الصّفات من أنْ تكون مثلَ طرفٍ واحدٍ ممّا تشبهه فكانتْ مستقلّة بذاتها.

أمّا أسماء الأفعال فهي" ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال...فصيغتها مخالفة لصيغ الأفعال ولا تتصرّف تصرّفها، وتدخل اللام على بعضها، والتّنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً، وبعضها جارّاً ومجروراً"[55].

ورأى بعضُهم أنّها" أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرّفة تصرّف الأفعال"[56]، وزعم الكوفيون أنّها أفعالٌ لدلالتها على الحدث والزّمان...وقيل: مدلولها لفظُ الفعل، لا حدث ولا زمان بل تدلّ على ما يدلُّ عليه الزّمان... ودلالتها على الزّمن بالوضع لا بالطّبع، وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل"[57].

و وجد ابن يعيش أنّ إعمال أسماء الأفعال جاء " للشّبه الواقع بينها وبين الأفعال، وأمّا دلالتها على ما تدلّ عليه الأفعال من الأمر والنّهي والزّمان الخاص فإنّما استفيد من مدلولها لا منها...ولمّا قويت الدّلالة على الفعل حسنَ حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه، ولمّا كانت هذه الأسماء عوضاً عن اللفظ بالفعل ونائبةً عنه أعملتْ عمله"[58]، فهذا الشّبه أدّى إلى النّيابة، وإلى عمَل اسم الفعل عمَلَ الفعل، وفكرة نيابة اسم الفعل عن الفعل جاءت عند ابن هشام في تعريفه اسم الفعل بأنّه" ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً كـ (شتّان، وصه، وأوّه)"[59].

يشبه اسمُ الفعلِ الفعلَ في كلّ شيءٍ إلّا في النّاحية الشّكليّة؛ فهو " يدلّ على فعلٍ، ويتضمّن معناه وزمنه وعمله من غير أنْ يقبل علامته أو يتأثّر بالعوامل"[60]، فعدم قبول العلامة في النّاحية اللفظيّة لا يُخرج اسمَ الفعل عن الدّلالة على الزّمن والحدث؛ ففي الشّكل هناك اسمٌ، لكنْ في المعنى هناك فعل يدلّ على حدث وزمن.

الخاتمة:

بيّن البحث نوعين من المشابهة؛ المشابهة اللفظية والمشابهة المعنويّة، وقد يحتاج المشبّه إلى كليهما معاً وأحياناً إلى نوع واحد فقط منهما من أجل أنْ يعمل، كما بيّن البحث أنّ الحدث هو وجه الشّبه الرئيس والأساس في العمل النّحوي، ووضّح أنّ المشبّه وما عمِل به غير ملزمين بأن يكون إعرابهما كإعراب المشبّه به وتركيبه، فالمشبّه عملُه مستقلّ غير

---

[53]– الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 433.

[54]– حسّان، د. تمّام. اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1994، ص 102.

[55]– الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 83 ، 84.

[56]– السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، ج5، ص 119.

[57]– المصدر نفسه، ص 121.

[58]– ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، ج4، ص 29.

[59]– الأنصاري، جمال الدين بن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص 81.

[60]– حسن، عباس. النحو الوافي، ج4، ص142.

مرتبط بالمشبّه به في العمل النّحويّ، وعمِل الشّبه على أن يوحّد بين متناقضين في المعنى ، وذلك في (لا و إنّ)؛ فالمشابهة وحّدتهما في العمل النّحويّ، كما جاء أنّ المصدر الذي هو الأساس يحتاج إلى التشبّه بفعله كي يعمل، فالفرع هو الأساس في العمل هنا كما رأينا.

وكشف البحثُ أنّ الشّبه لم يكن في نظر النّحاة عند تثبيتهم أسسَ النّحو، وذلك لوجود شبه تامّ بين كلمتين ليستا من باب نحويّ واحد بل من بابين مختلفين، كما بيّن البحث أنّ الشّبه كان له أثر كبير في نيابة الكلام بعضه عن بعضه الآخر؛ فالذي يشبه شيئاً ما يعملُ عمله؛ أيْ ينوب عنه.

وهكذا أظهر البحث أنّ الشّبه سبب في العدول عن الأصل النّحويّ، فتركيب المشبّه قد يخرج عن أصله الذي وضعه له النّحاة إلى وضع آخر جديد نتيجة تشبّهه بالمشبّه به.

المصادر والمراجع:

1- *القرآن الكريم.*

2- الأستراباذي، رضيّ الدين. *شرح الرضي على الكافية*، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، 478.

3- الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1961، 880.

4- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *أسرار العربية*، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، 239.

5- الأندلسي، أبو حيان. *البحر المحيط*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، 536.

6- الأنصاري، جمال الدين بن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، 1634.

7- الأنصاري، جمال الدين بن هشام. *شرح قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، د.ط، د.ت، 352.

8- الأنصاري، جمال الدين بن هشام. *مغني اللبيب*، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979، 1013.

9- الإشبيلي، ابن عصفور. *المقرب*، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، ط1، 1972، 326.

10- ابن برّي، أبو محمد عبد الله. *الفروق النحوية*، تحقيق: فرّاج بن ناصر الحمد، د.ط، د.ت، 113 .

11- حسّان، د. تمّام. *اللغة العربية معناها ومبناها*، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1994، 373.

12- حسن، عبّاس. *النحو الوافي*، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، 2891.

13- الزمخشري، جار الله. *الكشاف*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، 620.

14- ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*، تحقيق: د. عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، 456.

15- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 446.

16- السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1992، 2490.

17- الصبان، محمد بن علي. *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، د.ت، 461.

18- ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، 440.

19- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1985، 386.

20- الكفوي، أبو البقاء. *الكلّيّات*، تحقيق: د. عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، 1226.

21- المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994، 2023.

22- المرادي، الحسن بن قاسم. *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: د. فخر الدين قباوة و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، 696.

23- ابن منظور، محمد بن مكرّم. *لسان العرب*، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999، 456.

24- ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت، 1533.

1. The Holy Quran.

2. Al-Astrabadi R. Sharh al-Radi 'ala al-Kafiyah. Edited by Youssef Hassan Omar. Qan Younis University Publications; 1996. 478.

3. Al-Anbari AB. Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin. Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid. Al-Saada Press, Egypt; 1961. 880.

4. Al-Anbari AR. Asrar al-Arabiyya. Edited by Muhammad Hussein Shams al-Din. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut; 1997. 239.

5. Al-Andalusi AB. Al-Bahr Al-Muhit. Edited by Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgood and Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut; 1993. 536.

6. Al-Ansari JH. Uwdah Al-Masalik ila Alfiyyah Ibn Malik. Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid. Al-Maktabah Al-Asriyya, Beirut; nd. 1634.

7. Al-Ansari JH. Sharh Qatr al-Nada wa Bul al-Sada. Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid. Dar Al-Khayr; nd. 352.

8. Al-Ansari JH. Mughni al-Labib. Edited by Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdullah, and reviewed by Said Al-Afghani. Dar Al-Fikr, Beirut; 1979. 1013.

9. Al-Ishbili IB. Al-Muqarrab. Edited by Ahmad Abdul Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri; 1972. 326.
10. Ibn Barri AB. Al-Furuq Al-Nahwiya. Edited by Farraj Bin Nasser Al-Hamad; nd. 113.
11. Hassan T. Al-Lugha Al-Arabiya: Ma'na wa Mabna. Dar Al-Thaqafa, Casablanca; 1994. 373.
12. Hassan A. Al-Nahw Al-Wafi. Dar Al-Ma'arif, Egypt; 1974. 2891.
13. Al-Zamakhshari J. Al-Kashaf. Edited by Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgood and Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad. Al-Obaikan Library, Riyadh; 1998. 620.
14. Ibn Al-Sarraj AB. Al-Usool fi Al-Nahw. Edited by Dr. Abdul Aziz Al-Futaili. Al-Maktabah Al-Risalah, Beirut; 1996. 456.
15. Sibawayh AM. Al-Kitab. Edited by Abdul Salam Muhammad Haroun. Al-Khanji Library, Cairo; 1988. 446.
16. Al-Suyuti J. Hama' al-Hawam'iq. Edited by Dr. Abdul Aal Salem Makram. Al-Maktabah Al-Risalah, Beirut; 1992. 2490.
17. Al-Sabaan MB. Hashiyyat Al-Sabaan 'ala Sharh Al-Ashmouni 'ala Alfiyyah Ibn Malik. Edited by Taha Abdul Ra'uf Saad; nd. 461.
18. Ibn Aqil BH. Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyah Ibn Malik. Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid. Dar Al-Turath, Cairo; 1980. 440.
19. Al-Qurtubi AB. Al-Jami' li Ahkam Al-Quran. Edited by Abu Ishaq Ibrahim Al-Taftishi. Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut; 1985. 386.
20. Al-Khafawi AB. Al-Kulliyat. Edited by Dr. Adnan Darwish and Muhammad Al-Masri. Al-Maktabah Al-Risalah, Beirut; 1993. 1226.
21. Al-Mubarrad MY. Al-Muqtaḍab. Edited by Muhammad Abdul Khalaq Adhima. Islamic Heritage Revival Committee, Cairo; 1994. 2023.
22. Al-Muradi HC. Al-Janna Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani. Edited by Dr. Fakhir Al-Din Qabweh and Mr. Muhammad Nadeem Fadl. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut; 1992. 696
23. Ibn Manzur MA. Lisan Al-Arab. Edited by Amin Muhammad Abdul Wahab and Muhammad Al-Sadiq Al-Abidi. Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut; 1999. 456.
24. Ibn Yashiy MO. Sharh Al-Mufassal. Al-Manira Printing Administration; nd. 1533.